



ديوان وزارة الإقتصاد والتجارة

حكومة الوحدة الوطنية

قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (316) لسنة 2023م بشأن تقرير حكم في القرار رقم (914) لسنة 2022م بشأن إضافة حكم للقرار رقم (157) لسنة 2022م بشأن تعديل رسوم خدمات غرف التجارة والصناعة والزراعة.

بسم الأخرى :

- على الإعلان الدستوري للدولة الليبية الصادر في 2011/08/03م وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 2015/12/17 ومخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 2020/11/09م.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/03/10م في مدينة سرت بتاريخ منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحته الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن قانون النشاط التجاري والوائح التنفيذية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (406) لسنة 2019م بشأن تحديد رسوم غرفة التجارة والصناعة والزراعة.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم 157 لسنة 2022م بشأن تعديل رسوم خدمات غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (914) لسنة 2022م بشأن إضافة حكم للقرار رقم (157) لسنة 2022م بشأن تعديل رسوم خدمات غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- وعلى كتاب السيد/ رئيس لجنة الإدارة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة رقم (2023-513) المؤرخ في 2023/03/28م .

ق ر ا ر

مادة (1)

يسحب قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (914) لسنة 2022م بشأن إضافة حكم للقرار رقم (157) لسنة 2022م بشأن تعديل رسوم خدمات غرف التجارة والصناعة والزراعة واعتباره كأن لم يكن.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى المخاطبين بأحكامه ووضعه موضع التنفيذ.

محمد علي الحويج

وزير الإقتصاد والتجارة



19 ذوالقعدة
1 / 1444 هـ
الموافق : 6 / 18 / 2023 م

